صفة اي تجوز وقوله ووجه التسامح اي وعلاقة
المجاز حاصله ان الوجود يكون وصفا لفظيا
كالصفة ولما حصلت المشاركة من هذه
الحيثية صح اطلاق الصفة عليه فيكون على هذا
اطلاق الصفة عليه وعلى سائر الصفات استعمالا
للفظ الواحد في حقيقته ومجازه ثم ظاهر قوله
فتصفها بالوجود لفظا ان هذا اطلاق الحد
اللفظي لا يتعدى الى المعنى اصلا والمعنى عليه ذات
مولانا يطلق عليه لفظ الوجود او نحو هذا ولا
خفاء في انه حكم تصديقي برهن عليه المتكلمون
في كتبهم واثبتوا صحة حدوث العالم وامكانه
وذلك موذن بانه عندهم اسنادي معنوي
كذا ذكره السكتاني وفي حاشية شيخ شيخنا
التسامح مبني على ما هو ظاهر من عبارة الشيخ
كما عليه اكثر الشيوخ لا على تاويلها الذي اطلق
عليه المحققون وقد اولها السعد بقوله انه
ليس للماهية تحقق وتقرر فهاهي المسمى بالوجود تحقق
امر ونتزع باذ هذا لا يعين كون احدهما عين
الاخر بل جواز ان يكون الوجود معدوما في الخارج

وعارضا

وعارضا في نفس الامر كما ذهب اليه جمهور المحققين
ويبعد تاويل كلام الشيخ انه استدل بانه لو كان
الوجود زائدا على الماهية عارضا لها لكانت
الماهية من حيث هي غير معدومة اي كانت في
مرتبة معروضة للوجود خالية عن الوجود وكانت
معدومة اي كانت في المرتبة الاولى موصوفة
بالعدم لاستحالة ارتفاع النقيضين فيلزم
حينئذ اتصافه بالعدم بالوجود وانه تناقض
وقد اجاب ابن كمال باشا عن هذا الدليل بان
الممكن هو ما لا يقتضي ذاته ان يكون موجودا او
معدوما ولما كان قابلا لان يتوارد عليه الوجود
والعدم على سبيل البدل كان في حد نفسه عاريا
عنهما لا بمعنى ان واحدا منهما ليس عليه ولا جزء
اذ لا يكون هذا المعنى في تصحيح تلك الصلاحية
كيف ولو كان واحد من الوجود والعدم لازما ذاتيا
من حيث هي لما كان قابلا للاخر صالحا لان يحصل
له مع تحقق المعنى المذكور بل بمعنى ان ماهية
الممكن في حد ذاتها وهي مرتبة معروضيتها للوجود
خالية عنهما غير موصوفة بواحد منهما وقيل زائد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)